

## صرخة كويتية من مؤسسة وطنية

في مسيرة الدول والمجتمعات، أحداث تشكل منعطفات مفصلية بعيدة التأثير على إتجاهاتها وتحولاتها ، وربما على كيانها أيضاً. ونكاد نجزم حين نزع أن أحداث العنف غير المبرر وغير المسبوق ، التي شهدتها الكويت ليل الأربعاء 16 نوفمبر 2011 ، تمثل أحد هذه المنعطفات بالغة الخطر ، عميقة الأثر. ذلك أن تلك الأحداث بكل مراحلها ومجرياتها ، وبكل عنفها وتداعياتها ، وبكافة أطرافها والمعرضين عليها ، جاءت بمثابة انفجار مرعب لما وصل إليه الاحتقان السياسي والإجتماعي في الكويت.

ورغم مالحق بالاقتصاد الكويتي بكافة أنشطته من أضرار بالغة جرّاء هذا الاحتقان المتصاعد على مدى سنوات ، فإن بيان غرفة تجارة وصناعة الكويت هذا ليس تعبيراً عن هموم الإقتصاد وأخفاقات التنمية على أهميتها وخطورتها ، بل هو صرخة كويتية من مؤسسة وطنية ، شهدت ولادة الدستور وساهمت في بلورة رؤاه وتطلعاته ، وعاصرت ارتفاع صرح مجلس الأمة وشاركت في رفع قواعده ، ثم عاشت بفخر فصول تألقه ونجاحاته ، كما عايشت بحزن فترات انتكاساته ، وبكت - مثل كل الكويت - يوم أطفأ الاحتلال أنواره ، ومثل كل الكويت ، لم تستطع أن تحبس دمعها ليلة انتهاك حرمة .

وبيان غرفة تجارة وصناعة الكويت هذا لا يقف عند تاريخ وحدود الحدث الخطير الحالك ، بل يحاول أن يرصد أسباب هذا الاحتقان السياسي الغاضب ، ليجد أن ضعف الإدارة العامة على إطلاقها ، وهروب الحكومة من استحقاقات التغيير ، ورهبتها من اتخاذ القرار قد وضع الكويت في أزمة بنيوية عامة وعميقة ونافذة إلى صميم كل أنشطة الدولة والمجتمع ؛ فهي واضحة في اخفاق العملية التعليمية ، وفي تردي الخدمات العامة والبنية الأساسية والمؤسسية، وفي احباط جهود التنمية وغموض مشاريع الخطة. وأسباب الاحتقان المتفجر تعود أيضاً إلى تداخل حدود السلطات الثلاث ، وطغيان بعضها على بعضها الآخر ، وإلى أساليب الحكومة في تفريغ القوانين من مضامينها ، وفي سعيها لفصل النص الدستوري عن روحه وحكمته ، وتباطؤها في التصدي الجاد للفساد بكل صورته . وفي الوقت ذاته ، لا بد من الإعراب بكل صراحة ووضوح عن أن كل هذه الأسباب ، على كثرتها وخطورتها وتراكمها ، لا تعدو كونها تفسيراً للاحتقان المتفجر ليل الأربعاء الأسود ، ولا يمكن أن تشكل تحت أي تحليل أو تعليل تبريراً لانتهاك حرمة بيت الأمة ، وتسلق سوره ، وكسر بابها ، واقتحام قاعته ، واذلال قبته ، وبتحريض - مع الأسف الشديد - من بعض أصحاب البيت أنفسهم . فتلك

أهانة للكويت تاريخاً ووطناً وأهلاً ، لا تكفي كل أخطاء الحكومة - على كثرتها - لتكون غطاء لرعونتها ومبرراً لطيشها وعبثها.

لقد أخفقت الإدارة العامة في إستيعاب المتغيرات ، فعجزت الحكومة عن أحداث التغيير ، ولم تنجح في إقناع المواطنين بصدق عزمها على الإصلاح ، وبالتالي ، في إستعادة ثقتهم بخدمهم. ولم يستطع العديد من النواب الإنتقال من مقاعد تمثيل الدائرة إلى مواقف تمثيل الوطن . فاستمروا أطرافاً في الخلافات وشركاء في الأخطاء ، بدل أن يكونوا مرجعية للصواب ، وهكذا انغمس الطرفان في مناورات المصالح التي وضعت الوطن في خدمة السياسة ، بدل تعاونهما في عملية التنمية والبناء ، وتوظيف السياسة لخدمة الوطن .

ومن جهة أخرى ، لا تكفي غرفة تجارة وصناعة الكويت في بيانها هذا بعرض المأزق وتحليل الأسباب ، وتجريم الحدث ، بل تحاول أن تتلمس إجابة للتساؤل الأخطر والأهم : ماذا بعد ؟ وإلى أين ؟ . وهي في سعيها هذا لا تدعي إطلاقاً القدرة على إيجاد المخرج ورسم خارطة الطريق ، فهذه مهمة لا يمكن أن ينهض بها إلا توافق وطني تتعاون في إطاره السلطان التشريعية والتنفيذية ، وتساهم فيه كل الأطياف الإجتماعية والسياسية . ولكن هذه الحقيقة لا تمنعنا من القول بأن أول وأهم شروط خروج الكويت من أزمتها البنوية الشاملة والعميقة ، أن تكون لنا رؤية متكاملة لبناء دولة القانون وفرض ثقافته وسيادته ؛ بدء من الحرص على توازنه ووضوحه وأبعاده التنموية ، إلى الحسم في إقراره بعيداً عن الصفقات والمجاملات وتسويات اللحظة الأخيرة، وصولاً إلى الحزم في تنفيذه ، والعدل في تطبيقه ، ليشعر الجميع أنهم سواسية أمام القانون في وطن عادل ، وفي ظل حكم صالح.

إن سيادة القانون لا تتعارض مع مفاهيم دولة الرفاه بل تدعمها ، ولا تتناقض مع الحريات العامة والخاصة بل تحميها . وسيادة القانون هي المدخل الأساس لتوظيف الروح القبلية مكوناً فاعلاً في الوحدة الوطنية، ولتوطين المعتقد الطائفي عنصر إثراء ثقافي وحضاري . وسيادة القانون هي المدخل الأرحب للإرتقاء بإداء مجلس الأمة ، ووقف السباق المحموم لمجاملة المواطنين على حساب مستقبل أولادهم .

وفي صدد الإجابة على التساؤل ، ماذا بعد ؟ وإلى أين ؟ ، تود غرفة تجارة وصناعة الكويت أن تؤكد على أمرين اثنين :

**أولهما** ، ان تحقيق الإصلاح ، والنجاح في معالجة الأزمة البنوية العميقة يرتبطان بتعزيز تكاتف أسرة الحكم ، ووحدة رؤاها وتوجهاتها. وبغير هذا يتعذر صون هيبة الدولة ، وفرض سيادة القانون ، وتحقيق فصل السلطات. خاصة وأن ولاية أسرة الحكم في الكويت لا تستند إلى الشرعية الدستورية وحسب ، بل تستند - أيضاً وأولاً - إلى الشرعية الوطنية التاريخية إن صح التعبير .

**وثانيهما** ، أن أحداث ليل الأربعاء الأسود تعتبر ، بالتأكيد - إنتكاسة في مسيرة الديمقراطية الكويتية عموماً ، وفي الحياة النيابية على وجه الخصوص . ومن واجبنا اليوم أن نجعل من هذه الإنتكاسة نذيراً حافزاً على ضرورة قراءة التحولات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والتقنية قراءة صحيحة ، والعمل على احداث التغييرات الكفيلة باستيعابها وتوجيهها نحو تعزيز الوحدة الوطنية وخدمة التنمية . فالتغيير هو الضمانة الحقيقية للاستقرار ، والاحفاق في تحقيق التغيير بأسلوب هادي وتدرجي ، سيؤدي إلى أن يفرض الإصلاح نفسه بطريقة خاطئة وخطيره . إن أحداث ليل 16 نوفمبر لا يمكن أن تكون مبرراً لقمع الحريات ، بل يجب أن تزيدنا تمسكاً بالديموقراطية واصراراً على تطويرها نحو مزيد من ضمانات الحرية والمساواه ، ونحو الارتقاء بإداء مؤسساتنا الدستورية لكي تستعيد الممارسة السياسية في الكويت بُعدها الأخلاقي ، وتسترد حوارات قاعة عبدالله السالم مستواها الراقي. ولكي يعود الشارع الكويتي داعماً للشرعية لا بديلاً عنها ، يعلن عن خياراته الحرة في صندوق الاقتراع ، وليس بالتناقض مع نتائجه.

**وأخيراً ؛**

هذه شهادة حق دفاعاً عن الوطن . تقدمها غرفة تجارة صناعة الكويت للتاريخ ، دون أن تاخذ حساباً للثمن والتكلفة لأنها تؤمن أن خطيئة من حضر الواقعة وكتم الشهادة طمعاً أو إتقاء، لا تقل عن خطيئة من حضر الواقعة وشهد زوراً.